

الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية

شركة مساهمة مغفلة عامة رأسمالها / ٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠ / ليرة سورية

تأسست عام ١٩٧٧

الرقم :

التاريخ :

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

للشركة العربية السورية للمنشآت السياحية المساهمة المغفلة العامة

المنعقدة بتمام الساعة الخامسة من مساء

يوم الأحد في 2016/4/17

بناء على الدعوة الموجهة من مجلس ادارة الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية، عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي الشركة اجتماعها في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الواقع في 2016/4/17 في مبنى مجمع وفندق الشام .

و وفق أحكام المادة 181 من قانون الشركات ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة المهندس الدكتور عثمان عائدي و استنادا إلى أحكام المادة 182 من القانون والفقرة الأولى من المادة /57/ من النظام الاساسي للشركة كلف السيد احمد هيثم العجلاني بتدوين وقائع الجلسة ، وتم انتخاب السيدين: محمد حسن ورده و موفق كنج كمراقبين للتصويت .

تلي كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 4048 / 12 / 1 تاريخ 2016/4/5 والذي تعين بموجبه السيد محمد حمدان لحضور الجلسة وفق أحكام الفقرة 4 من المادة 177 من القانون وبحضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في الشركة .

أشار رئيس الهيئة العامة إلى أنه وفقاً لأحكام المادة 176 من قانون الشركات فقد وجهت الشركة الدعوة إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالكتاب رقم 180/ص تاريخ 2016/3/24 لحضور الاجتماع، وقد كلفت الهيئة بموجب كتابها رقم 396/ص - ا.م تاريخ 2016/4/13 كل من الانسة شذى حمندوش والسيد علاء يوسف لحضور اجتماع الهيئة العامة

للمساهمين .

٢٨ كانون الأول ٢٠١٦

أشار السيد رئيس الهيئة العامة أنه وفقاً لأحكام الفقرة (1) من المادة /173/ من قانون الشركات والفقرة (1) من المادة /50/ من النظام الأساسي للشركة، فقد تم توجيه الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للمساهمين عن طريق النشر في صحيفتين يوميتين ولمرتين، حيث تم نشر الدعوة في كل من جريدة الثورة العدد 16040 تاريخ 2016/3/31 الصفحة (4) وجريدة الوطن العدد 2366 تاريخ 2016/3/31 الصفحة رقم (6) وجريدة البعث العدد 15536 تاريخ 2016/4/1 الصفحة رقم (6) وجريدة الثورة العدد 16041 تاريخ 2016/4/1 الصفحة رقم (5).

وقد ذكر رئيس الهيئة العامة العادية المهندس الدكتور عثمان عائدي بأن ميزانية الشركة للدورة المالية لعام 2015 وفقاً لأحكام المادة 196 من قانون الشركات التي تقضي بنشر الميزانية قبل /15/ يوماً من موعد الجلسة في جريدتين يوميتين، قد نشرت في صحيفة الثورة العدد 16040 تاريخ 2016/3/31 الصفحة /4/ وفي صحيفة الوطن العدد 2366 تاريخ 2016/3/31 الصفحة /7/.

وبعد الاطلاع على سجل أسماء السادة المساهمين الذين حضروا هذا الاجتماع والموقع من قبلهم بإشراف المراقبين، تبين أنهم يمثلون /4.445.029/ سهماً أصالة و/29.600.035/ سهماً وكالة، بموجب وكالات معتمدة أصولاً وفقاً لأحكام المادة /178/ من القانون والمادة /53/ من النظام الأساسي للشركة، بحيث يصبح مجموع الأسهم الممثلة في الاجتماع /34.045.064/ سهماً من أصل مجموع أسهم إصدارات الشركة البالغ عددها 62.500.000 وبذلك تكون نسبة الحضور

$$62\,500\,000 \div 34.045.064 = 54.47\%$$

بما يفيد بأن النصاب المطلوب وهو حضور نصف أسهم الشركة المنصوص عنه في الفقرة الأولى من المادة /166/ من قانون الشركات والفقرة الأولى من المادة /42/ من النظام الأساسي للشركة لحضور الجلسة الأولى متوفر، وإن انعقاد الهيئة العامة العادية في جلستها الأولى قانوني.



- وبما أن الدعوة للاجتماع قد وجهت أصولا وأن ميزانية الشركة لعام 2015 قد نشرت في المواعيد القانونية كما جاء أعلاه، ووفقا للقوانين والانظمة المرعية، تكتسب الجلسة الصفة القانونية .
- ثم تلا السيد رئيس الهيئة العامة العادية جدول أعمال الاجتماع، وقد تضمن الفقرات التالية :
- (1) سماع تقرير مجلس الادارة عن اعمال الشركة لعام 2015 والمصادقة عليه.
 - (2) التصديق على الميزانية الختامية لعام 2015 وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات عن الدورة المذكورة، وإقرارهما وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة .
 - (3) التصديق على اقتراح رئيس مجلس الادارة بتوزيع الارباح بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم لقاء تقديم القسيمة /41/ عن عام 2015 .
 - (4) انتخاب مدقق الحسابات وتحديد اتعابه .
 - (5) انتخاب أعضاء مجلس ادارة بدلا من المنتهية مدة ولايتهم .

أولاً : تقرير مجلس الادارة :

تلي تقرير مجلس ادارة الشركة المرفوع الى الهيئة العامة لمساهمي الشركة حول نشاط الشركة للفترة المنتهية في 2015/12/31 .

وقد تضمن التقرير نشاط الشركة في مجالات الادارة والانشاء والصيانة والتجهيز للمنشآت التي تملكها و/أو تديرها بموجب عقود ادارة و/أو العائدة للشركات التي تساهم بها ، كما بين أوضاع الشركة ونتائجها المالية وحساب الارباح والخسائر والاقتراحات بتوزيع الارباح السنوية لدورة عام 2015 .



وكذلك تطور أعمال الشركات التي تساهم بها : شركة الشام للفنادق والسياحة، شركة اللاذقية للفنادق والسياحة ، شركة صافيتا للفنادق والمنشآت السياحية، شركة دير الزور للفنادق والمنشآت السياحية، شركة بصرى الشام للفنادق والمنشآت السياحية ، شركة حماه للفنادق والسياحة وشركة الفرات للفنادق والسياحة ، إضافة إلى الشركات النوعية المتخصصة الثلاث التي تساهم بها وهي شركة الشام لإدارة الفنادق والمنشآت السياحية ، شركة الشام للمنشآت الفندقية والسياحية، شركة الشام للسياحة (شامتور) .

كما تضمن التقرير الاوضاع والنتائج المالية للمنشآت العائدة لها و/أو التي تديرها الشركة بموجب عقود ادارة (الشام للاطعام الكترينغ في مطار دمشق الدولي) (وفندق قصر زنوبيا الشام في تدمر).

كما تضمن التقرير موضوع ديون الشركة على الجهات العامة ومطالبة الشركة بها وتضمن التقرير كذلك موضوع نزاع الشركة مع شركة الفرات للنفط حول عقد الإطعام في حقول النفط والمراحل التي وصلت اليها الإجراءات القانونية بحيث فصل القضاء السوري بكافة مراحل النزاع لصالح الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية وبقرارات قضائية مبرمة .

وتضمن التقرير كذلك موضوع الأضرار التي لحقت بمنشآت الشركة في المحافظات وعدم تمكن الشركة من تقدير الأضرار نتيجة الأحداث الأمنية في مواقع تلك المنشآت .

وتضمن التقرير كذلك نتائج التحقيقات مع وزارة السياحة حول فنادق شهباء الشام وايبلا الشام وتدمر الشام والتي قضت جميعها بقرارات مبرمة لصالح الشركة بالتعويض المادي .

وتضمن التقرير كذلك موضوع توجهات وزارة السياحة المستقبلية وموضوع تدقيق حسابات الشركة وموضوع الأسهم العادية والممتازة .

كما تضمن التقرير أن قيمة استثمارات الشركة بما في ذلك نصيبها من مساهماتها في الشركات التي تساهم بها بتاريخ 2015/12/31 قد بلغت /15.697.933.829 ل.س وأنه وفقاً للتنظيم المالي الجديد ووفق المعايير الدولية، تبلغ مجموع موجودات الشركة مع نصيبها في الشركات التي تساهم بها مبلغ /30.910.127.805 ل.س . وقد وصل الاحتياطي الإجمالي إلى نصف رأسمال الشركة أي /312.500.000 ل.س والاحتياطي الاختياري كامل الرأسمال أي 625

مليون ليرة سورية والاحتياطي الخاص /625.000.000 ل.س

وقد خُص التقرير الى الاقتراح بتوزيع الارباح للاسهم وفق القوانين والانظمة من الارباح السابقة المدورة وفق مايلي:

توزيع 10% من القيمة الاسمية للسهم لقاء تسليم القسيمة رقم/41/ عن دورة عام 2015 .

على ان يستفيد المساهمين على حسم خاص بالشركة كمايلي:

حسم لكل مساهم من مساهمي الشركة بنسبة / 10 % / من قيمة فواتير الاقامة والطعام وأية خدمات أخرى في المنشآت التي تملكها و/أو تديرها الشركة على أن تدفع الحسميات للمساهم في نهاية كل عام دفعة واحدة وعلى أن لايتجاوز مجموع الحسميات بالنسبة للمساهم الواحد مبلغ / 10 % / من القيمة الاسمية الاجمالية لاسهمه في الشركة .

ولقد طرح المساهمون اسئلة واستفسارات حول ماتضمنه التقرير تمت الاجابة عليها من قبل رئيس الهيئة.

وبنتيجة التصويت على ذلك فقد صادقت الهيئة العامة بالإجماع على ماورد في التقرير، وعلى منح المساهمين حسماً بنسبة 10 % من قيمة الفواتير.

ثانياً: التصديق على تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية الختامية وحساب الارباح والخسائر لعام

2015 وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

تمت تلاوة تقرير مدقق الحسابات المرفق به ميزانية الشركة عن دورة 2015 مع الإيضاحات والبيانات المطلوبة .

ثم طرح مساهمون اسئلة واستفهامات حول تقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية وحساب الارباح والخسائر لعام 2015.

تمت الإجابة والتوضيحات اللازمة من قبل مدقق الحسابات ورئيس الهيئة حول ذلك .

وعرض رئيس الهيئة العامة على التصويت المصادقة على تقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2015 وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لدورة عام 2015.

وبنتيجة التصويت

صادقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات والميزانية الختامية للشركة وتم ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الادارة.

ثالثاً: التصديق على توزيع الارباح:

وبنتيجة التصويت على ذلك صادقت الهيئة العامة بالايجماع على توزيع 10% من القيمة الاسمية لقاء تسليم القسيمة رقم 41 عن الدورة المالية لعام 2015.

رابعاً: انتخاب مدقق الحسابات وتحديد أتعابه .

ذكر رئيس الهيئة العامة انه يقترح انتخاب السيد مصطفى الجاجة بدلا من السيد ناظم القادري مدققاً لحسابات الشركة عن دورة عام 2016 وهو من المدققين المعتمدين في كل من لائحة وزارة المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية وتفويض رئيس مجلس الإدارة بتقدير أتعابه ،
بنتيجة التصويت

قررت الهيئة العامة العادية بالإجماع انتخاب السيد مصطفى الجاجة مدققاً لحسابات الشركة عن دورة عام 2016 وفوض رئيس مجلس الإدارة بتقدير أتعابه عن الدورة المذكورة .

خامساً : انتخاب أعضاء مجلس ادارة بدلا من المنتهية مدة ولايتهم.

ذكر السيد رئيس الهيئة العامة بأن مدة عضوية كل من السيدين المهندس الدكتور عثمان عائدي وأحمد هيثم العجلاني في مجلس الادارة قد انتهت وهما يرغبان بالترشح مجددا لعضوية مجلس الادارة .
وطلب من الحضور من يرغب بالترشح إضافة للسيدين المهندس الدكتور عثمان عائدي وأحمد هيثم العجلاني .

فلم يترشح أحد من المساهمين الحاضرين، وطرح على التصويت اعادة انتخاب السيدين المهندس الدكتور عثمان عائدي وأحمد هيثم العجلاني .

وبنتيجة التصويت انتخبت الهيئة العامة للشركة بالاجماع السيدين المهندسين الدكتور عثمان عائدي
وأحمد هيثم العجلاني أعضاء في مجلس الادارة لولاية جديدة مدتها أربع سنوات وبختم جدول
الاعمال .

انتهى الاجتماع في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأحد الواقع في 2016/4/17 .

رئيس الهيئة العامة

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

المهندس الدكتور عثمان عائدي

محمد حمدان

مراقب

مراقب

كاتب وقائع الجلسة

موفق كنج

محمد حسن وردة

احمد هيثم العجلاني

صورة طبق الأصل

